

والجلس أن يدعو لحضور جلساته من يرى الاستعانة بمعلوماتهم أو خبرتهم دون أن يكون لهم صوت محدود في المداولات .

ولا يكون اجتماع المجلس صحيحا إلا بحضور الأغلبية من أعضائه وتصدر القرارات بأغلبية أصوات الحاضرين وعند التساوي يرجح الجانب الذي منه الرئيس .

”مادة ٥ - يكون للهيئة رأس مال مستقل يتكون من مجموع قيمة الأصول التي تتمتع لهذا الغرض ويكون لها ميزانية مستقلة شاملة الإيرادات والمصروفات ويتبع في وضعها القواعد المعمول بها في المشروعات التجارية .

وتبدأ السنة المالية للهيئة في أول شهر يوليو وتنتهي في آخر يونيه من السنة التالية . ويجب أن يتم وضع ميزانية الهيئة قبل بدء السنة المالية بثلاثة أشهر على الأقل كما يجب وضع الحساب الختامي خلال ثلاثة أشهر على الأكثر من انتهاء السنة المالية على أن يرافقه تقرير عن نشاط الهيئة ومركزها المالي خلال السنة ذاتها وتقدم الميزانية والحساب الختامي بعد موافقة مجلس الإدارة إلى وزير الزراعة لاعتمادها وإقرارها من رئيس الجمهورية .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية، ويعمل به في إقليم مصر من تاريخ نشره .

مدبر بإمارة الجمهورية في ٣ رمضان سنة ١٣٧٨ ( ١٢ مارس سنة ١٩٥٩ )

جمال عبد الناصر

### استدراك

نشر القانون رقم ٢٠٢ لسنة ١٩٥٨ في شأن التأمين والتعويض عن إصابات العمل في العدد رقم ٤٠ مكرر ( ١ ) من الجريدة الرسمية الصادر في ١١ ديسمبر سنة ١٩٥٨

وقد وقع خطأ مادي عند النشر في الفقرة الثالثة من المادة ٥١ حيث ورد بها :

سجل يدون فيه اسم الطبيب الذي يعهد إليه بفحص العمال طبقا للمادة ٤٧ .. الخ وصحتها :

”سجل يدون فيه اسم الطبيب الذي يعهد إليه بفحص العمال طبقا للمادة ٤٩ .. الخ“

بالمشامش أمام اعتماد الـ ٢١,٥٠٠ جنيه تحت بند ٥٣ ( أعمال جديدة ) إلى الآتي :

”من هذا الاعتماد مبلغ ١٠٠٠٠ جنيه مكنات إلى ١٣٦ موظفا بالبطاقات الشخصية لنهاية السنة المالية ١٩٥٨/١٩٥٩ مع تحويل وزارة الداخلية حق التعيين وصرف الأجور والمكافآت“ .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية، ويعمل به في الإقليم المصري من تاريخ نشره .

مدبر بإمارة الجمهورية في ٣ رمضان سنة ١٣٧٨ ( ١٢ مارس سنة ١٩٥٩ )

جمال عبد الناصر

### قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ٤١٣ لسنة ١٩٥٩

بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٣٦٧ لسنة ١٩٥٦ بإنشاء الهيئة الزراعية المصرية

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ؛

وعلى القانون رقم ٣٦٧ لسنة ١٩٥٦ بإنشاء الهيئة الزراعية المصرية المعدل بقرار رئيس الجمهورية الصادر في ١٠ يولييه سنة ١٩٥٧ ؛

وعلى القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٥٧ بإصدار قانون المؤسسات العامة ؛

وعلى اارتاء مجلس الدولة ؛

قرر :

مادة ١ - يستبدل بنص المادتين ٥٠٣ من القانون رقم ٣٦٧ لسنة ١٩٥٦ المشار إليه النصوص الآتية :

”مادة ٣ - يشكل مجلس الإدارة من وزير الزراعة رئيسا ومن عدد من الأعضاء لا يقل عن ثلاثة ولا يزيد على سبعة يصغر بتميينهم وتحديد مكافآتهم قرار من رئيس الجمهورية .